محضر الاجتماع العاشر
للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

عمّان، 1 و2 و3 أكتوبر 2024

محضر الاجتماع العاشر

للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة

المنعقد من 1 إلى 3 أكتوبر 2024

عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بدعوة من معالي أمينها العام، اجتماعها العاشر خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أكتوبر 2024 بمدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية في إطار أعمال اللجان التمهيدية السابقة لاجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة.

وقد شارك ممثلو الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم في الاجتماع:

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- **السيد/ عزيز مولاي ادريس** رئيس اللجنة

المملكة العربية السعودية / الديوان العام للمحاسبة

- **السيد/ إبراهيم التركستاني** نائب رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/حسام الدين القزي** مقرر اللجنة

المملكة الأردنية الهاشمية/ ديوان المحاسبة

- **السيد/ خلدون أبو نوار** عضو
- **السيدة/عبيدة أبو حمد** عضو
- **السيد/سامي الفلاحات** عضو
- **السيدة/رانيا ملكاوي** عضو
- **السيد/خالد خريسات** عضو
- **السيدة/أمل الخلايلة** عضو

المملكة العربية السعودية / الديوان العام للمحاسبة

- السيد/ فهد الحامد عضو

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي

- السيد/ محمد زامل فليح عضو
- السيد/ ثامر قاسم الطائي عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- السيد/ صالح الهنائي عضو
- السيد/ جمعة الصواعي عضو

دولة فلسطين / ديوان الرقابة المالية والإدارية (عن بعد)

- السيد/ مجدي متاني عضو

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- السيد / حمد الأمير عضو
- السيد / علي الهزيم عضو

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- السيد/ محمد عاطف محمد عضو
- السيد/ عمرو ابراهيم عبد الفتاح يس عضو

المملكة المغربية/ المجلس الأعلى للحسابات

- السيد/ كمال مختاري عضو
- السيد/ عبد الكريم جغيلفة عضو

ولم يتمكّن ممثل ديوان المحاسبة بدولة ليبيا من حضور أشغال الاجتماع لظروف قاهرة.

قبل بداية أشغال الاجتماع، ألقى معالي الدكتور راضي موسى الحمادين، رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، كلمة رحب فيها بالحضور وثمن الجهود التي تقوم بها لجان المنظمة في تعزيز قدرات الأجهزة وركّز خلال

كلمته على بيان أهمية أهداف التنمية المستدامة في العالم منذ سنة 2015، وأشار إلى المعايير الجديدة المتعلقة بالاستدامة وضرورة مراعاة الاستدامة في جميع مجالات العمل، وتمنى في ختام كلمته أعمالا طيبة للجنة.

وافتتح رئيس اللجنة السيد / عزيز مولاي إدريس الاجتماع ورحب بأعضاء اللجنة وأكّد على أهمية الاجتماع الذي يأتي في منتصف الفترة الأولى من المخطط مع ما يقتضيه لتقييم الإنجازات واستكمال ما تبقى من أنشطة التوزيع الثلاثي خلال عام 2025.

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض السيد/ حسام الدين القزي (مقرر اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: تنقيح اللائحة التنظيمية للّجنة بإضافة إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن لجان المنظمة تطبيقا لقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه 67.

البند الثالث: اعتماد نتائج تقرير "تقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا وأنشطة رقابية متعلقة بالتنمية المستدامة" وتقرير الاستبيان بشأن " وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الأجهزة الأعضاء".

البند الرابع: اعتماد نتائج النشاط "توجيه خطاب تحفيزي للأجهزة الأعضاء لمشاركة أوسع وأكثر فعالية في أنشطة فريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية".

البند الخامس: اعتماد نتائج الورشة التدريبية لإعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM).

البند السادس: اعتماد نتائج الورشة التدريبية حول "إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة PFM Framework " المنظمة بالتعاون مع الأفروساي-إي.

البند السابع: اعتماد ترجمة دليل فريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية حول "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي ".

البند الثامن: اعتماد نتائج تقرير مشاركة الأجهزة الأعضاء في الندوة المشتركة مع الأسوساي حول دور الأجهزة العليا للرقابة في محاربة التصحر.

البند التاسع: اعتماد التقارير الرقابية المقترحة للنشر في قاعدة بيانات التقارير البيئية.

البند العاشر: اعتماد قصص النجاح المقترحة للنشر من قبل الأجهزة الأعضاء.

البند الحادي عشر: التقدم في ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند الثاني عشر: التقدم في تنفيذ الأنشطة المبرمجة والتي لم تنجز إلى تاريخ انعقاد الاجتماع:

- ورشة "الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM) بالتعاون مع منظمة أفروساي-إي"؛
- ورشة "الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16"؛
- المنتدى الدولي حول "التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"؛
- الرقابة التعاونية حول "التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية" (برنامج الآي-دي-آي)؛

البند الثالث عشر: عرض نتائج مشاركة اللجنة في الأنشطة الدولية (اجتماعي مجموعتي عمل الانتوساي للرقابة البيئية والتنمية المستدامة وورشة المسح المناخي).

البند الرابع عشر: إعداد الخطة التشغيلية للعام 2025 وتوزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة.

البند الخامس عشر: اعتماد نتائج تقرير نشاط اللجنة لعام 2023 وإعداد تقرير النشاط لعام 2024.

البند السادس عشر: إبداء الرأي حول ملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية.

البند السابع عشر: ما يستجد من أعمال.

البند الثامن عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة مشيرا إلى أنّه لم ترد على الأمانة العامة مقترحات لإدراجها بالبند السابع عشر "ما يستجد من أعمال" وأعلم مقرر اللجنة الأعضاء بأنّه ورد مقترح من الأمانة العامة للمنظمة بإدراج " إبداء الرأي حول التعاون مع منظمة الاسكوا في مجال التنمية المستدامة" ضمن هذا البند، وأوضح بأنّ الأمانة العامة تولت إعداد تقرير حول الأنشطة المشتركة التي تم إنجازها خلال فترة مذكرة التفاهم.

وقد ورد كذلك مقترح من رئيس اللجنة بإعادة ترتيب البند 2 ليصبح في مكان البند 15 لمزيد من التناسق في البنود حسب الموضوع، مع إضافة بندين يتعلق الأول بتقديم مقترحات للمجلس التنفيذي بشأن استدامة عمل المنظمة والثاني بترجمة أدلة ودروس مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية.

وقد تمّ بناء على ذلك إقرار إعادة ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال وإضافة بندين له ليشتمل على 20 بندا وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: اعتماد نتائج تقرير "تقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا وأنشطة رقابية متعلقة بالتنمية المستدامة" وتقرير الاستبيان بشأن " وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الأجهزة الأعضاء".

البند الثالث: اعتماد نتائج النشاط "توجيه خطاب تحفيزي للأجهزة الأعضاء لمشاركة أوسع وأكثر فعالية في أنشطة فريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية".

البند الرابع: اعتماد نتائج الورشة التدريبية لإعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة(ISAM).

البند الخامس: اعتماد نتائج الورشة التدريبية حول "إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة PFM Framework " المنظمة بالتعاون مع الأفروساي-إي.

البند السادس: اعتماد ترجمة دليل فريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية حول "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي ".

البند السابع: اعتماد نتائج تقرير مشاركة الأجهزة الأعضاء في الندوة المشتركة مع الأسوساي حول دور الأجهزة العليا للرقابة في محاربة التصحر.

البند الثامن: اعتماد التقارير الرقابية المقترحة للنشر في قاعدة بيانات التقارير البيئية.

البند التاسع: اعتماد قصص النجاح المقترحة للنشر من قبل الأجهزة الأعضاء.

البند العاشر: التقدم في ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

البند الحادي عشر: النظر في التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المبرمجة والتي لم تنجز إلى تاريخ انعقاد الاجتماع:

- ورشة "الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM) بالتعاون مع منظمة أفروساي-إي"؛
- ورشة "الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16"؛
- المنتدى الدولي حول "التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"؛
- الرقابة التعاونية حول "التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية" (برنامج الآي-دي-آي)؛

البند الثاني عشر: عرض نتائج مشاركة اللجنة في الأنشطة الدولية (اجتماعي مجموعتي عمل الانتوساي للرقابة البيئية والتنمية المستدامة وورشة المسح المناخي).

البند الثالث عشر: إعداد الخطة التشغيلية للعام 2025 وتوزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة.

البند الرابع عشر: اعتماد نتائج تقرير نشاط اللجنة لعام 2023 وإعداد تقرير النشاط لعام 2024.

البند الخامس عشر: تنقيح اللائحة التنظيمية للّجنة بإضافة إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن لجان المنظمة تطبيقا لقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه 67.

البند السادس عشر: إبداء الرأي حول ملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية.

البند السابع عشر: إبداء الرأي حول التعاون مع منظمة الاسكوا في مجال التنمية المستدامة.

البند الثامن عشر: إبداء الرأي حول مشروع "رفع مقترحات للمجلس التنفيذي بخصوص استدامة عمل المنظمة"

البند التاسع عشر: إبداء الرأي حول مواصلة النشاط المتعلق بترجمة أدلة ودروس مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة.

البند العشرين: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: اعتماد نتائج تقرير "تقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا وأنشطة رقابية متعلقة بالتنمية المستدامة" وتقرير الاستبيان بشأن " وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الأجهزة الأعضاء".

ذكّر مقرر اللجنة بالأطوار التي مرّ بها المشروع حيث اعتمدت اللجنة في خطتها التشغيلية لعام 2023 مشروعين يهمان "دراسة المخططات الاستراتيجية للأجهزة من حيث تضمينها عمليات رقابية متعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة" و"توزيع استبيان بشأن وضعية رقابة الأجهزة الأعضاء في المنظمة على أهداف التنمية المستدامة واستطلاع حاجياتها". ويهدف المشروعان، تباعا، للتعرف على مستوى إدماج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في الوثائق الاستراتيجية والبرامج الرقابية للأجهزة وإلى تتبع إنجازاتها وأعمال تدقيقها في هذا المجال منذ إجراء الاستبيان الأول سنة 2019 الذي هم الفترة 2016-2018.

ونظرا لعدم ورود عدد كاف من الأجوبة سنة 2023 من الأجهزة على الاستبيان المشترك الذي أعدته رئاسة اللجنة والجهاز الأردني المكلفين بالمشروعين، فقد تقرر خلال الاجتماع التاسع للجنة ترحيلهما لسنة 2024.

وقد وجهت الأمانة العامة تذكيرا في الموضوع للأجهزة الأعضاء لتتلقى أجوبة أجهزة كل من الكويت ومصر والأردن وليبيا والمغرب والعراق والجزائر وفلسطين وعمان أي بنسبة أربعين في المائة (40 %) من مجتمع الدراسة.

وقد قام ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية المكلف بدراسة المخططات الاستراتيجية للأجهزة بإعداد تقرير في الموضوع وقدّم خلال الاجتماع عرضا حوله. كما أعدت رئاسة اللجنة تقريرا يبرز نتائج التحليل الكمي والنوعي لأجوبة الأجهزة الأعضاء على الاستبيان الذي أنجز في السداسي الأول من 2024، كما يستعرض أهم خلاصاته وتوصياته لتعزيز ممارسة فعالة وذات أثر للأجهزة العربية في ميدان الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وقدّم كذلك الرئيس عرضا حوله خلال الاجتماع.

وتمّ اقتراح دمج التقريرين في تقرير موحد حول نتائج الاستبيان لتعزيز مقروئيته وتناسق أجزائه نظرا لوحدة موضوع الاستبيان.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة هذا التمشي واعتمدوا التقرير الموحّد.

وتوصي اللجنة بعرض نتائج تقرير "تقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا و أنشطة رقابية متعلقة بالتنمية المستدامة ووضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتطلعات الأجهزة الأعضاء" (مرفق رقم 1) على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه والإذن بنشره.

البند الثالث: اعتماد نتائج النشاط "توجيه خطاب تحفيزي للأجهزة الأعضاء لمشاركة أوسع وأكثر فعالية في أنشطة فريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية".

ذكّر رئيس اللجنة باقتراح اللجنة خلال اجتماعها التاسع تعديلا لمخططها الثلاثي 2023-2025 باقتراح إدماج مشاريع جديدة سعيا منها لتطوير تعاونها مع الهياكل والمنظمات الدولية الناشطة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، تشكل مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية ذراع منظمة الانتوساي في ميدان الرقابة على أهداف التنمية المستدامة حيث قررت المجموعة في اجتماعها في أبريل 2019 في براتيسلافا إعادة تركيز أنشطتها بما يتماشى مع الأولويات طويلة الأجل لمجتمع الانتوساي خصوصا تلك المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما يدخل في صلب اهتمامات اللجنة.

وعملا بقرار المجلس التنفيذي رقم 2023/395 (م.ت 67) الذي اعتمد في بنده السابع مقترحات مشاريع اللجنة لتطوير تعاونها مع المجموعة المذكورة، وفي إطار تنفيذ الخطة التشغيلية للجنة لعام 2024، وجهت الأمانة العامة، شهر فبراير 2024، خطابا تحفيزيا للأجهزة الأعضاء لدعوتها لتكثيف مشاركتها في أنشطة هذا الفريق وحث المنتسبين إليها من مدققين مختصين أو مهتمين بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية على الاستفادة الأمثل من مخرجات أعمال هذا الفريق الذي حدد من بين أهدافه الاستراتيجية الرفع من الخبرات في الرقابة على أهداف للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية في مجتمع الانتوساي.

فمن بين الأنشطة المهمة لفريق العمل التي دعيت الأجهزة والمنتسبين إليها الاستفادة منها والمشاركة فيها على سبيل المثال:

- الدروس المفتوحة (MOOCS) والبودكاستات على منصة جامعة الانتوساي U-INTOSAI ؛
- استعمال الأدلة ومناهج المراقبة والمشاريع البحثية والمشاركة في تطوير ها؛
- تغذية قاعدة بيانات تقارير رقابة البيئة التي أحدثها فريق عمل الانتوساي والاستفادة منها؛
- المشاريع والأنشطة البحثية.

واعتمد أعضاء اللجنة نتائج النشاط.

البند الرابع: اعتماد نتائج الورشة التدريبية لإعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة(ISAM).

عرض مقرر اللجنة محتوى مذكرة البند والتي أشارت إلى احتضنت مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة من 2 إلى 5 جويلية/يوليو 2024 الورشة التدريبية حول "إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM)".

وللتذكير، تمّ تنفيذ المشروع بتنسيق بين اللجنة ولجنة بناء القدرات نظرا لعدم إمكانية تنفيذه بالشراكة مع الآي-دي-آي كما كان مقررا خلال عام 2023. تبعا لذلك، تم تكليف ممثل ديوان المحاسبة بليبيا بإعداد مذكرة مفاهيم للمشروع وبدراسة محتويات دليل نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي وقد تولى إنجاز المطلوب حيث تمّ تلخيص المادة التعريفية وإعداد أربعة عروض حول الإطار تمّ استعمالها في تنفيذ ورشة التدريب التي شارك فيها كميسرين ممثلا الجهاز الليبي في اللجنة.

وقد حضر أعمال الورشة 16 مشاركا منتمين إلى 8 أجهزة عربية.

وقد تولى أعضاء اللجنة اعتماد نتائج تنفيذ الورشة.

البند الخامس: اعتماد نتائج الورشة التدريبية حول "إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة PFM Framework " المنظمة بالتعاون مع الأفروساي-إي

قدّم مقرر اللجنة فحوى مذكرة البند والتي تم ضمنها التذكير بأنّ الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية لسنة 2024 للجنة تضمّنت النشاط عدد 4-1-2 المتمثل في تنظيم ورشة تدريبية حول "إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة PFM Framework " المنظمة بالتعاون مع الأفروساي-إي، وقد تولت الأمانة العامة للمنظمة تنظيم الورشة واحتضنتها مدينة الحمامات بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 24 إلى 27 سبتمبر 2024، وقد شارك بالورشة 21 مشاركا منتميا إلى 10 أجهزة عربية.

وقد افتتح المشرف العام بالأمانة العامة اليوم الأول من اللقاء حيث أكّد خلال كلمته على المجهودات التي تبذلها المنظمة عموما ولجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة خصوصا للرفع من كفاءة وتنمية قدرات المدققين بالمنطقة العربية وتوفير الأدلة والأدوات التي تساعدهم في الرقابة على تنفيذ أجندة الأمم المتحدة 2030. وتمّ على اثر ذلك فسح المجال للمدربين من الافروساي-إي لتقديم المادة العلمية. وقد تمّ التركيز من قبل المدربين على الجانب التفاعلي وتشريك الحاضرين في النقاشات، حيث انطلقت الحصص الاولى بتقديم التصرف في المال العام وضوابطه وطرق الرقابة عليه وعلاقته بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وانطلقت فعاليات اليوم الثاني من الورشة بالتذكير بأهمّ الأفكار التي تمّ استخلاصها من أعمال الورشة في يومها الأول. وتمّ خلال الفترة الصباحية تقديم إطار التقرير عن التصرف في المالية العامة وشرح مختلف مكوّناته

ووحداته. وتولّى المشاركون طرح العديد من الأسئلة على الخبيرين فيما يتعلّق بالإطار وكيفية استعماله خاصة عبر تطويعه ليتلاءم مع الأطر الوطنية التي يعمل فيها كلّ جهاز. كما تمّ عرض دليل استخدام الإطار والتأكيد على ضرورة الرجوع لهذا الدليل للتمكّن من استخدام الإطار على النحو المطلوب.

وقد تمّ التركيز على الجانب التطبيقي خلال الورشة حيث تمّ تمكين المشاركين من التدرب على استخدام الإطار، وتولوا طرح العديد من الأسئلة على الميسّرين بخصوص كيفية تطبيق عدد من المعايير المضمنة بالإطار وكيفية توثيق الإجابة على الأسئلة الرقابية المضمنة به.

وتم خلال باقي أيام اللقاء لاستكمال تقديم الإطار والتدرب على كيفية استخدامه، وتناولت العروض التي قام بها المشاركون التحدّيات التي تواجه تطبيق أهداف التنمية المستدامة حسب خصوصية كل بلد وأهمّ النجاحات المسجلة في المجال وأهمّ أهداف التنمية المستدامة التي يجب تدقيقها ودور الأجهزة العليا للرقابة في ذلك، وقد تباينت أهم أهداف التنمية المستدامة التي سيتم التدقيق فيها وفقا للأولويات الوطنية لكل جهاز. وتم في الختام عرض حوصلة لما تم التطرق إليه قبل إجراء التقييمات المقررة في إجراءات المنظمة وتوزيع الشهادات على المشاركين.

وقد تولى أعضاء اللجنة اعتماد نتائج تنفيذ الورشة.

البند السادس: اعتماد ترجمة دليل فريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية حول "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي ".

عرض رئيس اللجنة مرجع المشروع والذي يندرج في إطار تعزيز التعاون بين اللجنة وفريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية. وقد أضيف للخطة التشغيلية 2024 بعد تحيين الخطة الثلاثية 2023-2025 للجنة خلال الاجتماع 67 للمجلس التنفيذي.

وأوضح بأنّ اللجنة اقترحت ترجمة دليل فريق عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية حول "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي" ليكون متاح الاستعمال للمنتسبين للأجهزة العربية. ويسعى هذا الدليل لتوفير إرشادات عملية للأجهزة ومؤسسات الرقابة الإقليمية (Regional Audit Institutions) التي تقوم بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. وتستند الإرشادات الواردة فيه إلى أفضل الممارسات وتتضمن وصفا لكل مرحلة من مراحل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قائمة بالمفاهيم والمناهج والمبادئ الأساسية. وتهدف الاقتراحات المعروضة فيه إلى تقديم المساعدة لمدققي مؤسسات الرقابة الإقليمية على تقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي فضلا عن تحديد المخاطر النظامية ولفت انتباه السلطات التنفيذية الإقليمية إليها.

وقد قام الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بترجمة الدليل كما قامت رئاسة اللجنة بعملية مراجعة الجودة.

وبعد التداول، اعتمد أعضاء اللجنة ترجمة دليل "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي".

وتوصي اللجنة بعرض ترجمة دليل "الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي"(مرفق رقم 2) على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشرها.

البند السابع: اعتماد نتائج تقرير مشاركة الأجهزة الأعضاء في الندوة المشتركة مع الأسوساي حول دور الأجهزة العليا للرقابة في محاربة التصحر

عرض مقرر اللجنة تقرير مشاركة المنظّمة العربيّة في الندوة المشتركة مع الأسوساي حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحّر" (مرفق رقم 3) الذي استضافه الجهاز الصيني خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 13 جوان/ يونيو 2024 بمدينة ينشوان.

وللإشارة، يندرج هذا النشاط في إطار تفعيل مذكرة التفاهم بين منظمتي الأرابوساي والأسوساي، وتبلورت المشاركة العربية في المنتدى عبر تقديم عروض من قبل ممثّلين عن الأمانة العامة للمنظّمة العربيّة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وممثلين عن المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وممثل عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق (عن بعد) وممثّلين عن ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة (دون تقديم عرض). وتمّ خلال هذا الملتقى تبادل التجارب والخبرات في مجال الرقابة على مجابهة التصحّر وتقديم ومناقشة جملة من العروض.

ومن أبرز ما خلصت إليه الندوة يمكن ذكر:

- تكتسي ظاهرة أهمية التصحر وبرامج مكافحة التصحر أهمية كبرى سواء من حيث آثارها على البيئة أو من حيث حجم الاستثمار المطلوب، وبالتالي تبرز الحاجة الكبيرة للتخطيط والقيام بمراجعات وتقييمات لهذه البرامج؛
- الطابع العابر للحدود الوطنية للقضايا البيئية بشكل عام وقضايا مكافحة التصحر بشكل خاص، والتي ينبغي أن تفضي إلى مناقشات ومسارات تعاون متعددة الأطراف أو ثنائية سواء لتنفيذ أو تقييم برامج مكافحة التصحر؛
- فائدة الاستخدام المتزايد للتقنيات الجديدة (نظم المعلومات الجغرافية، صور الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار) والذكاء الاصطناعي في الأشغال التحليلية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أثناء تقييمها برامج مكافحة التصحر.

وبعد التداول، قرر أعضاء اللجنة اعتماد نتائج مشاركة المنظمة في المنتدى.

البند الثامن: اعتماد التقارير الرقابية المقترحة للنشر في قاعدة بيانات التقارير البيئية.

ذكّر رئيس اللجنة بمنطلق هذا المشروع حيث أحدثت اللجنة قاعدة بيانات خاصة بالتقارير البيئية بالموقع الرسمي للمنظمة للاستفادة منها من قبل الأجهزة الأعضاء في إطار خطتها التشغيلية لعام 2023، واعتمدت خلال اجتماعها التاسع دفعة أولى من سبع (07) تقارير بيئية للنشر.

كما اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه 67 مصفوفة المعلومات المقترحة للتمشي في تغذية قاعدة البيانات وأذن بنشر التقارير السبع المذكورة على هذا الأساس.

وتنفيذا للمشروع المستمر خلال عامي 2024 و2025، وجهت الأمانة العامة خطابا للأجهزة خلال شهر ماي 2024 داعية إياها لاقتراح تقارير للنشر بقاعدة بيانات التقارير البيئية، تلقت على إثر ذلك مصفوفات المعلومات المتعلقة بالتقارير البيئية التالية:

- من ديوان الرقابة الإدارية والمالية بدولة فلسطين:
  - فعالية إجراءات الجهات ذات العلاقة في الرقابة على استخدام الكيماويات الزراعية في المحافظات الشمالية؛
  - تعزيز استخدام الطاقة المتجددة في المحافظات الشمالية؛
  - فعالية وكفاءة إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها؛
  - فعالية إجراءات الجهات ذات العلاقة في الحد من تلوث الهواء في فلسطين؛
  - إدارة الطرق داخل حدود الهيئات المحلية في المحافظات الشمالية؛
  - فعالية إجراءات الهيئات المحلية في إدارة وتنظيم مواقف السيارات في الأبنية السكنية والأماكن العامة.
- من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:
  - تقييم أداء إجراءات وزارة البيئة المتعلقة بتدوير النفايات للفترة (2019-2022)؛
  - تقييم أداء إدارة حماية الحياة البرية (المحميات الطبيعية).

وقد قام الفريق المكلف بالمشروع المكوّن من ديوان المحاسبة بدولة الكويت ورئاسة اللجنة بدراسة وتقييم المصفوفات وقدم عرضا بنتائج تقييمه للتقارير المذكورة الذي خلص لاقتراح:

- نشر التقارير الأربع الأولى بالنسبة ديوان الرقابة الإدارية والمالية بدولة فلسطين واستبعاد تقرير "إدارة الطرق داخل حدود الهيئات المحلية في المحافظات الشمالية" لعدم ارتباط موضوعه بغايات الهدف 11 ذات الطبيعة البيئية الصريحة وتقرير "إدارة وتنظيم مواقف السيارات" لأنّه يعود لسنة 2018 أي خارج الفترة المحددة من طرف اللجنة (2019 – 2023).
- نشر تقريري ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

وبعد التداول، قرّر أعضاء اللجنة اعتماد نشر التقارير الستة المقترحة من الفريق المكلف بالمشروع.

وتوصي اللجنة بعرض مقترح نشر التقارير الستة المطابقة لمعايير مصفوفة النشر بقاعدة بيانات التقارير البيئية على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند التاسع: اعتماد قصص النجاح المقترحة للنشر من قبل الأجهزة الأعضاء.

ذكّر رئيس اللجنة بمصادقة المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الثاني والستين ضمن القرار رقم 2021/315 م.ت (62)، على تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الخامس والذي تم خلاله اعتماد منهجية تقييم قصص النجاح ونشرها. وقد تم إدراج هذا النشاط المتواصل ضمن التوزيع السنوي الثلاثي لأنشطة اللجنة للفترة 2023-2025. وفي أعقاب توجيه الأمانة العامة للمنظمة خطابا للأجهزة في الموضوع خلال شهر ماي 2024، وردت على اللجنة قصة نجاح فريدة من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية تمت دراستها من قبل الفريق المكلف بالمشروع.

وبعد الثناء على ثراء النتائج المضمّنة بالقصة، قدم الفريق المكلف بالمشروع ملاحظاته التي تعلقت أبرزها بضرورة الإشارة إلى مراجع المهام الرقابية التي تم تضمين نتائجها بقصة النجاح وإبراز مصادر المعلومات وطبيعة أدلة الإثبات، إضافة إلى ذلك، تمّت الإشارة إلى أنّ القصة تحتاج إلى إعادة ترتيب وصياغة لتتوافق مع مذكرة المحاور الرئيسية لقصص النجاح المصادق عليها.

وبعد النقاش، قرر أعضاء اللجنة إرجاء نشر قصّة نجاح الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لإعادة صياغتها والأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة بشأنها.

البند العاشر: النظر في تقدم ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ذكر مقرر اللجنة بالأطوار التي مرّ بها المشروع والذي أطلق بمصادقة المجلس التنفيذي للأرابوساي في اجتماعه الثامن والخمسين ضمن قراره عدد 2019/280-9 مكرر 2 على تكوين فريق تحت إشراف الأمانة العامة للعمل على ترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي،

وتتمثّل الأهداف الأساسية للمشروع في تكوين فريق يتولى ترجمة أدلة الأفروساي-إي وتطويع وملاءمة الأدلة المذكورة لواقع المنظمة العربية إضافة إلى العمل على نشر وتعميم المعارف المكتسبة على جميع الأجهزة العربية.

في هذا الإطار، تولت الأمانة للمنظمة التنسيق مع الأمانة العامة للأفروساي-إي لتحديد الأدلة والمراجع التي من شأنها أن تساعد الأجهزة العربية في أداء مهامها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وقد تم الاتفاق على ترجمة الدليلين التاليين:

- إطار إعداد تقارير إدارة المالية العامة (The Public Financial Management Reporting Framework)

- الدليل الإرشادي: أجهزة عليا للرقابة مستدامة تقود بالقدوة وتساهم في أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 (GUIDELINE: SUSTAINABLE SAIs Leading by example and contributing to the SDGs and Agenda 2063)

وقد تم توزيع الأجزاء على الأجهزة المشاركة في ورشة التدريب حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع منظمة الأفروساي-إي والتي احتضنتها الجمهورية التونسية خلال شهر 7 من سنة 2019،

وقد أرسلت الأمانة العامة تذكيرا ثانيا في خصوص آخر جزئين من الترجمة خلال شهر أكتوبر 2023 وفي بداية عام 2024. وقد أكد رئيس اللجنة على الاشكاليات التقنية التي رافقت استغلال ورقات الاكسل EXCEL التي تتضمن خانات مغلقة ومؤمنة إضافة إلى معادلات تربط أكثر من خانة.

وقد اتفق أعضاء اللجنة على ترحيل المشروع إلى بداية عام 2025.

<u>البند الحادي عشر</u>: التقدم في تنفيذ الأنشطة المبرمجة والتي لم تنجز إلى تاريخ انعقاد الاجتماع:

- **ورشة "الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM) بالتعاون مع منظمة أفروساي-إي"؛**
- **ورشة "الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16"؛**
- **المنتدى الدولي حول "التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة"؛**
- **الرقابة التعاونية حول "التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية" (برنامج الأي-دي-آي)؛**

أوضح مقرر اللجنة أنّه بالنسبة إلى المشاريع المبرمجة لعام 2024 والتي لم يتم إنجازها بعد، من المتوقع استكمال جزء منها قبل نهاية العام ومن المحتمل ترحيل مشاريع أخرى إلى الخطة التشغيلية لعام 2025، وفي ما يلي التقدّم المحرز في تنفيذ الأنشطة الأربعة إلى تاريخ انعقاد اجتماع اللجنة لعام 2024.

1. **ورشة "الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM) بالتعاون مع منظمة أفروساي-إي":**

تمّ الاتفاق مبدئيا على إجراء الورشة خلال أيام 15 و16 و17 أكتوبر 2024 بالاتفاق مع الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي-إي، وتمّ إعداد مذكرة المفاهيم على هذا الأساس. لكن لم يتم إلى نهاية شهر سبتمبر 2024 استكمال إجراءات الحصول على موافقة أعضاء المجلس على المذكرة، لذلك لا يمكن إجراء الورشة في الموعد المقرر. وقد تولت الأمانة العامة التواصل مع ممثلي الأفروساي-إي لتحديد موعد جديد للورشة حيث تمّ الاتفاق مع ممثلي الأفروساي-إي على تأجيلها مبدئيا للربع الأول من عام 2025.

2. **ورشة "الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16":**

بالنسبة لهذه الورشة، تمّ إعداد مذكرة مفاهيم أخذت في شأنها موافقة أعضاء المجلس التنفيذي وتم تعميم طلب الاستضافة على الأجهزة الأعضاء، وقد تطوع جهاز الدولة للرقابة بسلطنة عمان لاحتضان اللقاء مشكورا واقترح إجراءه على مدى 4 أيام خلال الفترة من 2 إلى 5 ديسمبر 2024. مع العلم بأنّ مذكرة المفاهيم اقترحت فترة 5 أيام.

وستتولى الأمانة العامة بعد تأكيد الفترة بالتنسيق مع الجهاز المستضيف استكمال إجراءات الدعوة لاختيار المشاركين وباقي إجراءات تنفيذ الورشة.

3. **المنتدى الدولي حول "التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة":**

تولى رئيس اللجنة إعداد مذكرة مفاهيم للنشاط وتمّ اقتراح يومي 10 و11 ديسمبر لإنجازه، وقد تمّ تعميم المذكرة على أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة للموافقة، وقد تمّ تعميم طلب الاستضافة وأوضح رئيس اللجنة بأنّ المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية سيترشح لاستضافة المنتدى. وسيتم استكمال باقي الإجراءات وفقا للمبرمج، ويتوقع إنجاز المنتدى في تاريخه المحدّد.

4. **الرقابة التعاونية حول "التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية" (برنامج الآي-دي-آي)؛**

عرض رئيس اللجنة ما تم إنجازه في إطار مشروع «الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-آي)"، وللإشارة، فإنّه لم يرد على المنظمة خطابات

جديدة تتعلق بمشروع الرقابة التعاونية المذكور منذ اجتماع اللجنة التاسع، وقد تعهّد السيّد رئيس اللجنة بمواصلة التواصل مع مبادرة تنمية الانتوساي للاستفسار عن وضعية التقدّم في المشروع بما أنّه تمّ تكليف رئاسة اللجنة بتنسيق ومتابعة هذه الرقابة التعاونية. وللتذكير فإنّ أجهزة كل من العراق ومصر والجزائر وتونس وسوريا وفلسطين واليمن عبّرت عن رغبتها في الانخراط في هذه الرقابة التعاونية الدولية منذ نهاية عام 2023. وأكّد رئيس اللجنة على أنّ السبب الرئيسي في عدم التقدّم في إنجاز الرقابة التعاونية هو عدم تعيين منسق في المنطقة العربية من الآي-دي-آي.

واعتمد أعضاء اللجنة التقدم المحرزفي الأنشطة المذكورة مع المو افقة على ترحيل ورشة "الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM) بالتعاون مع منظمة أفروساي-إي" إلى الربع الأول من عام 2025.

البند الثاني عشر: عرض نتائج مشاركة اللجنة في الأنشطة الدولية (اجتماعي مجموعتي عمل الانتوساي للرقابة البيئية والتنمية المستدامة وورشة المسح المناخي).

عرض رئيس اللجنة ما تم إنجازه في إطار المشاركة في الأنشطة الدولية التي دعيت إليها ويتعلق الأمر باجتماعات الجمعية العامة الثانية والعشرون لمجموعة العمل حول الرقابة البيئية التابعة لمنظمة الانتوساي والورشة الجهوية لبرنامج المسح المناخي والاجتماع الخامس لمجموعة عمل الانتوساي لأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة (WGSDG KSDI).

1. اجتماعات الجمعية العمومية 22 لمجموعة العمل حول الرقابة البيئية التابعة لمنظمة الانتوساي

شاركت اللجنة في هذا الحدث الذي استضافه المكتب الوطني للتدقيق بفنلندا شهر يناير 2024 والذي خصص أساسا للوقوف على التقدم المحرز على مستوى تنفيذ المشاريع والبرامج المدرجة ضمن خطة عمل الفريق للفترة 2023-2025، وكذا مناقشة مواضيع ذات الصلة بالبيئة وبالرقابة البيئية وبتطوير وتجويد مناهج وآليات اشتغال مجموعة العمل من أجل الرقي بأدائها.

خصصت أشغال وورشات الجمعية العمومية، التي عرفت حضور 120 مشاركا يمثلون 43 دولة وخبراء وممثلين عن مجموعة من المنظمات الدولية والجهوية كبرنامج الأمم المتحدة، لعدة قضايا بيئية منها على سبيل المثال "تدقيق قضايا القطب الشمالي" و"إدماج الاعتبارات البيئية في الميزانية الوطنية" و"منظومة المحاسبة البيئية-الاقتصادية" و"دور الأجهزة العليا للرقابة في إرساء المحاسبة البيئية" و"الرقابة على تقارير الاستدامة في القطاع العام والتدقيق إلى ما أبعد من الولايا ت الانتخابية وضمان المسائلة للأجيال القادمة".

وقد تمثلت أهم خلاصات أشغال الجمعية العامة 22 في ما يلي:

- القضايا البيئية عابرة للحدود الوطنية، ويمكن أن تكون المقاربات الجهوية مفيدة في التعامل معها وفي الكشف عن أوجه الترابط . على سبيل المثال، ظاهرة التصحر بسبب تأثير التغيرات البيئية لها تأثير في جميع المناطق .لذا فإن الأهداف المتفق عليها دوليا ومراجعة التأثيرات والتداعيات في البلدان المجاورة هي أدوات يمكن للمدققين استخدامها؛

- توجد الأجهزة العليا للرقابة في وضيعة تسمح لها بالتعاطي مع القضايا البيئية من خلال مراجعتها بطريقة شاملة بغض النظر عن اختصاصات كل قطاع أو وزارة .فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد التصدي لتغير المناخ والتنوع البيولوجي معًا في معالجة الأزمات المتعددة والمستجدة مع الاستفادة من الموارد المحدودة لتحقيق أقصى قدر من الأثر؛

- يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دورا هاما في تقييم أداء الحكومات في القضايا البيئية .وتوجد هذه الأجهزة في وضع يسمح لها بتدقيق هذه القضايا على المدى البعيد من حيث النتائج والتأثير على الأجيال القادمة، حتى عندما لا تولي الحكومات اهتماما لما هو أبعد من فترة ولايتها الانتخابية .ويمكن للمدققين أن يتجاوزوا الولايات الانتخابية وعليهم أن يدرسوا بعناية الجدول الزمني الذي يقومون على أساسه بإجراء تقييماتهم وإصدار توصياتهم؛

- يمكن أن تكون المعارف النابعة من المجتمعات أو السكان المحليين والطرق الأصلية في التعامل مع البيئة مصدرًا قيمًا للمعلومات بالنسبة للمدققين، مع التشديد على المنظور المشترك بين الأجيال وعلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وهو ما يمكن أن يكمل مصادر المعلومات الأخرى .ويمكن للعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تقييم كيفية تعامل حكوماتها مع مجتمعاتها وشعوبها الأصلية، مما يعد بمثابة مثال على"عدم ترك أحد يتخلف عن الركب"، كما هو شعار أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة؛

- توفر الأساليب المختلفة، مثل دمج الاعتبارات البيئية في الميزانيات الوطنية، والمحاسبة البيئية، وتقارير الاستدامة، أسسا مرجعية مفيدة للأجهزة العليا للرقابة .يمكن أن تساعد هذه الأدوات في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في إجراءات الحكومات بشأن القضايا البيئية، بالإضافة إلى تحسين منهجيات وممارسات التدقيق بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .على سبيل المثال، يتطور مجال الإبلاغ عن الاستدامة بسرعة، ويمكن لتعاون الأجهزة العليا للرقابة أن يزيد من الفهم الوطني للأشكال التي يمكن أن يتم بها الإبلاغ عن الاستدامة وما هو دو ره ا في ذلك؛

2. **<u>الورشة الإقليمية لبرنامج المسح المناخي ClimateScanner</u>**

مثلت اللجنة المنظمة في الورشة الإقليمية لبرنامج المسح المناخي التي استضافها المجلس الأعلى للحسابات بالرباط من 8 الى 12 يوليو2024 بتنظيم من محكمة الحسابات الفدرالية البرازيلية حاملة المشروع. وقد خصصت الورشة لتدريب الأجهزة الأعضاء منظمة الأرابوساي والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة

بالفرنسية (CREFIAF على استعمال منصة الماسح المناخي. وقد شارك في هذه الورشة ممثلو 24 جهازا رقابيا ينتمون إلى هاتين المنظمتين، بالإضافة إلى ممثلي محكمة الحسابات الأوروبية ومكتب المراقب العام بكندا وممثلي الجهات المانحة (البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك البرازيلي للتنمية).

ويوفر مشروع الماسح المناخي إطارا للتقييم السريع للإجراءات الحكومية المتعلقة بالتغييرات المناخية. وقد تم اقتراح هذا المشروع من قبل محكمة الحسابات الفدرالية البرازيلية واعتماده ضمن مجموعة العمل حول الرقابة البيئية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

وقد شكل البرنامج، كمشروع تعاوني، فرصة لفهم أفضل للقضايا البيئية التي تواجهها البلدان العربية لكيفية عمل حكوماتها لمعالجتها في الجوانب المتعلقة بالحوكمة والسياسات والتمويل. كما أنه ذي قيمة مضافة في تعزيز التدقيق العملي والمعرفة بشأن التدقيق البيئي . وفي المجمل، يسهم هذا النوع من الأنشطة التقييمية (المختلفة عن التدقيق الاعتيادي) في دعم القدرات الإجمالية للأجهزة العليا للرقابة بشأن القضايا البيئية الرئيسية.

3. اللقاء الخامس لمجموعة عمل الانتوساي لأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة

شاركت اللجنة في اللقاء الخامس لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة وبالمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة (WGSDG KSDI) المنعقد بالرياض بتاريخ 21 أبريل 2024. وعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلين عن 14 جهازا إضافة إلى ممثل عن منظمة أفروساي-إي. ومجموعة عمل الأسوساي لأهداف التنمية المستدامة.

وقدم المشاركون في اللقاء عروضًا حول خبرة وإنجازات الأجهزة العليا للرقابة في مجال تدقيق أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وناقشوا تطورات ومبادرات أهداف التنمية المستدامة، والمشاريع الحالية والجديدة لمجموعة العمل.

كما تمت الموافقة خلال اللقاء عل الدليل المتعلق بالرقابة البيئية والاجتماعية والحوكمة (Guidance on ESG audit) وخطة عمل المجموعة لسنة 2024-2025 وعلى توفير الإرشادات الخاصة بتدقيق ESG وقاعدة المعرفة على الموقع الالكتروني للمجموعة.

كما أشار ممثل الأمانة العامة للمجموعة أنها أعدت دراسة استقصائية تخص عمليات تدقيق "الحكومة المنفتحة". وستدرج الأمانة العامة للمجموعة مشروع تدقيق انفتاح الحكومة في خطة عملها إذا كانت ردود الفعل من أعضاء المجموعة إيجابية.

وقد تمحور تدخل ممثل اللجنة في هذا اللقاء، حول التعريف بها وبأنشطتها الحالية وبرنامج عملها المستقبلي وبعض مجالات المهام الرقابية المرتبطة بتدقيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنجزة من طرف الأجهزة الأعضاء باللجنة.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة عمل المجموعة لسنة 2024-2025 تتضمن مشروعا حول التعاون مع مجموعات العمل ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة بما فيها لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة لمنظمة الأرابوساي.

وقد اعتمد أعضاء اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ النشاط.

البند الثالث عشر: إعداد الخطة التشغيلية للعام 2025 وتوزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة.

تولت اللجنة دراسة مدى التقدم في إنجاز الأنشطة المبرمجة لعام 2024 والتداول في شأنها وإعداد وثيقة متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه (**المرفق رقم 4**) وبالنظر إلى المشاريع المبرمجة حسب التوزيع الثلاثي لتنفيذها خلال عام 2025، **تكفل أعضاء اللجنة بإعداد الخطة التشغيلية لعام 2025 وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه (المرفق رقم 5) وتوزيع الأعمال بين أعضائها (المرفق رقم 6).**

وتوصي اللجنة بعرض تقدم إنجازها للخطة التشغيلية لعام 2024، وعرض الخطة التشغيلية لعام 2025 وتوزيع الأعمال بين أعضائها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها خلال اجتماعه القادم.

البند الرابع عشر: اعتماد نتائج تقرير نشاط اللجنة لعام 2023 وإعداد تقرير النشاط لعام 2024.

ذكّر مقرر اللجنة بفحوى المادة 26 من النظام الأساسي للمنظمة والتي نصت على أن تقوم كل لجنة برفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي، وفقاً لما هو محدد في البرنامج الزمني المعتمد.

وعرض مقرر اللجنة محتوى تقرير نشاط اللجنة على الأعضاء. كما عبّر على استعداده لإعداد التقرير المذكور لعام 2024.

واعتمد أعضاء اللجنة تقرير النشاط لعام 2023 وكلفوا ممثل الأمانة العامة بإعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2024.

وتوصي اللجنة بعرض تقرير نشاطها لعام 2023 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه (مرفق رقم 7).

البند الخامس عشر: تنقيح اللائحة التنظيمية للّجنة بإضافة إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن لجان المنظمة تطبيقا لقرار المجلس التنفيذي في اجتماعه 67

عرض مقرر اللجنة مرجع البند والمتمثل في مصادقة المجلس التنفيذي خلال اجتماعه السابع والستين المنعقد بالمملكة العربية السعودية ضمن قراره عدد 2023/392 م.ت (67) على جملة من الإجراءات التي سيتم اعتمادها عند تنفيذ الأعمال المناطة بعهدة الفرق التي يتمّ تكوينها داخل لجان المنظمة.

وقد تولى ممثلو المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية اقتراح تعديلين على اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وذلك بـ :

- إضافة تعريف فرق العمل للمادة 2 من اللائحة التنظيمية.

- إضافة نقطة خامسة إلى المادة السادسة من اللائحة التنظيمية تتعلق بتنفيذ الأنشطة من قبل فرق العمل مع الإشارة إلى إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن/داخل لجان المنظمة المصادق عليها من المجلس التنفيذي.

واعتمد الأعضاء التنقيحات المقترح إدراجها على اللائحة التنظيمية للجنة بما يتلاءم مع إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن لجان المنظمة.

وتوصي اللجنة بعرض النسخة المعدّلة من لائحتها التنظيمية (مرفق رقم 8) على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها خلال اجتماعه القادم.

البند السادس عشر: إبداء الرأي حول ملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية

عرض مقرر اللجنة ملخصا حول ملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الإستراتيجية للمنظمة العربية المعروض على اللجنة لإبداء الرأي.

وقدّم رئيس اللجنة ملاحظات حول الوثيقة تمثلت أهمها في ضرورة مزيد تفصيل المقدمة بإدراج الجهة التي صدرت عنها الوثيقة وربطها بالمخطط الاستراتيجي للمنظمة، وإضافة فقرة عن المبادئ وخطوط صياغة المخطط الاستراتيجي. كذلك من الضروري مزيد توضيح دور اللجان بما لا يدع أي لبس، فعلى سبيل المثال يجب توضيح المعلومات التي يجب أن تكون متوفرة ويتم إدراجها بشكل دوري وحدود المسؤوليات عن هذه المعلومات.

واعتمد أعضاء اللجنة الملاحظات المذكورة.

وتوصي اللجنة بعرض ملاحظاتها حول ملف المواصفات الوظيفية لتصميم منظومة تنفيذ ومتابعة الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم.

البند السابع عشر: إبداء الرأي حول التعاون مع منظمة الاسكوا في مجال التنمية المستدامة

قدّم مقرر اللجنة لمحة عن متابعة الأمانة العامة لتنفيذ مذكرة التفاهم بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة والتي امتدّت على فترة ثلاث أعوام من 2021 إلى 2023.

وأشار إلى أنّه تمّ عقد جلسة عمل عن بعد بتاريخ 25 جويلية / يوليو 2024 بحضور ممثلين عن الأمانة العامة وعن الاسكوا، وذلك قصد الاتفاق على تفاصيل تقييم تنفيذ مذكرة التفاهم وفقا لما ورد بالمادّة الخامسة من المذكرة سالفة الذكر وتعزيز سبل التعاون بين الطرفين. كما تمّ كما اقتراح مشاركة خبير من الإسكوا لتقديم منهجية الاسكوا في المجال كميسّر لتأمين ورشة حول الرقابة على الهدف 16 ستلتئم في بداية شهر ديسمبر 2024، وذلك تطبيقا لما جاء بمذكرة مفاهيم الورشة.

وللإشارة فإنّ مذكرة التفاهم لم تنص على تجديد ضمني ضمن بنودها ممّا يستدعي اتفاق الطرفين حول إمكانية تجديدها.

وقد أيّد أعضاء اللجنة المقترح وأكّدوا على أنّ الاسكوا تعتبر من أهم الشركاء في مجال التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعبروا عن تطلعهم للاستفادة المتبادلة من خبرات المنظمتين.

واعتمد أعضاء اللجنة رفع توصية للمجلس التنفيذي للنظر في مواصلة التعاون مع هذه المنظمة.

وترفع اللجنة توصية بمواصلة التعاون مع منظمة الاسكوا والعمل على تجديد مذكرة التفاهم معها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها خلال اجتماعه القادم.

البند السابع عشر: إبداء الرأي حول مشروع "رفع مقترحات للمجلس التنفيذي بخصوص استدامة عمل المنظمة"

عرض رئيس اللجنة مقترح تعديل للمخطط الثلاثي بإدراج مشروع في الخطة التشغيلية لعام 2025 يتعلق بصياغة مقترحات ترفع للمجلس التنفيذي بشأن توطين مفهوم الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة للسنوات المقبلة.

يكتسي مفهوم الاستدامة أهمية قصوى بالنسبة لعمل المنظمات والمؤسسات لأنه يشكل المرتكز الأساسي الذي تقوم عليه السياسات والاستراتيجيات التي تراعي في أهدافها ومشاريعها ومسار عملها مسألة المحافظة على البيئة واستدامة الموارد.

وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة والممارسات الفضلى المعتمدة من طرف منظمة الانتوساي وهياكلها وكذلك منظماتها الجهوية، ينتظر من المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة أن تبادر إلى تبني الاستدامة كمقاربة تروم مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملها.

واعتمد أعضاء اللجنة المقترح، وتقرّر تكليف جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان بالتنفيذ في حال مصادقة المجلس التنفيذي على المشروع.

وتوصي اللجنة بتعديل التوزيع الثلاثي لأنشطتها للفترة 2023-2025 بإضافة تنفيذ مشروع "رفع مقترحات للمجلس التنفيذي بخصوص استدامة عمل المنظمة" لخطة عام 2025 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند التاسع عشر: إبداء الرأي حول مواصلة النشاط المتعلق بترجمة أدلة ودروس مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة

أشار رئيس اللجنة إلى أنّه تبعا لاعتماد المجلس التنفيذي تعديلا للمخطط الثلاثي 2023-2025 بإدراج النشاط المتعلق بترجمة أدلة ودروس مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة في خطة 2024، وبعد قيام اللجنة بترجمة دليل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وبالنظر لما يكتسيه توفر الأجهزة على الأدلة المختصة وأثره في بناء القدرات، اقترح مواصلة اللجنة العمل بهذا النشاط خلال سنة 2025.

واعتمد أعضاء اللجنة المقترح، وتقرّر تكليف ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بالتنفيذ في حال مصادقة المجلس التنفيذي على المشروع.

وتوصي اللجنة بتعديل التوزيع الثلاثي لأنشطتها للفترة 2023-2025 بمواصلة تنفيذ نشاط "ترجمة أدلة ودروس مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة" لخطة عام 2025 على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند العشرون: تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم

تمّ إرجاء تحديد موعد الاجتماع السنوي القادم إلى تاريخ لاحق.

وفي نهاية الاجتماع، جدد رئيس اللجنة شكر ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية على استضافة أعمال اجتماع اللجنة وأثنى على مجهودات الأعضاء لإنجاز المشاريع الموكلة إليهم وتحقيق نسبة انجاز محترمة. وأكّد على أهمية الفترة التي تتزامن مع نهاية الفترة الأولى من مخطط المنظمة الحالي، ودعاهم إلى مواصلة النسق الحثيث في إنجاز الأنشطة.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
الأستاذ / حسام الدين القزي	الأستاذ/ عزيز مولاي إدريس
(مكلف بمهمة بالأمانة العامة)	